**أجوبة التقويم النهائي:**

**1 . الاجتهاد الجماعي يوجد التكامل :**

**يحقق لنا الاجتهاد الجماعي التكامل في الاجتهاد على مستويين: مستوى المجتهد ، ومستوى النظر في القضية محل الاجتهاد.**

***أما التكامل على مستوى المجتهد: فإن مما لا شك فيه أن تحقق الشروط الموضوعة لبلوغ درجة المجتهد المطلق صعبة المنال في عصرنا هذا، لذلك ففي الاجتهاد الجماعي يكمّل العلماء بعضهم بعضاً ويحققوا لنا بمجموعهم مستوى المجتهد المطلق، وما أحوجنا إلى هذا النوع من الاجتهاد التكاملي وخاصة لمّا صار من المتعذر اليوم توافر المجتهد المطلق وكاد أن يتعذر المجتهد الجزئي: فصار الاجتهاد الجماعي هو الذي يسدّ لنا هذا النقص...**

***أما التكامل على مستوى الموضوع : فيتجلّى في أن قضايانا اليوم قد شملها الكثير من التداخل بين علوم متعددة وتتجاذبها علوم شتى من الاجتماع والاقتصاد والسياسة والقانون والطب والتربية: ولا يمكن لعالم الشرع المتخصّص النظر فيها لوحده: بل لا بد من النظر فيها من خلال كل العلوم المتصلة بتلك القضية وهذا متعذر أن يقوم به فرد لأنه ليس بالإمكان أن يجمع شخص واحد بين معارف كثيرة في آن واحد، فكان لابد من أن يكون الاجتهاد في هذه القضايا من خلال مجموعة من العلماء المتخصّصين تتكامل فيهم المعارف والثقافة: فيكمل أعضاء المجلس بعضهم بعضاً و من ثم تحدث الإحاطة التامة بالمسألة من جميع جوانبها وملابساتها ومتعلقاتها[1].**

**2 . قياس التأمين على ما عرف بقضية تجار البز مع الحاكة فيكون التأمين التجاري جائزا.**

**وصورتها:أنه في أواسط القرن الثامن وقعت مسألة بـ[سلا] [مدينة مغربية] على عهد قاضيها أبي عثمان سعيد العقباني تسمى[قضية تجار البز مع الحاكة].**

**وهي أن تجار البز رأوا توظيف مغارم مخزنية ثقيلة عليهم، فاتفقوا على أن كل من اشترى منهم سلعة دفع درهما عند رجل يثقون به، وما اجتمع من ذلك استعانوا به على الغرم، وأراد الحاكة منعهم بدعوى أنه يضر بهم، وينقص من ربحهم، قال العقباني: فحكمت بإباحة ذلك، بشرط ألا يجبر واحدد من التجار على دفع الدراهم[2].**

---

([1]) الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي: الدكتور عبد المجيد السوسوة **[90]**.

(2) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: مُحَمَّد الحجوي الفاسي**[310]**.